

الصعوبات في القطاع البنكي والنقدي ورؤية القطاع الخاص لتجاوز الازمة في ظل الازمات الراهنة

اعداد الدكتور محمد صالح الكسادي

استاذ مشارك بالاسواق المالية

جامعة حضرموت

تم اعداد هذه الورقة ضمن برنامج تعزيز القطاع الخاص،

برعاية الغرفة التجارية والصناعية عدن، ووكالة تنمية المنشآت **smeps**

الملخص

لقد اثرت القيود المفروضة على القطاع المصرفي وكذلك انشطار السياسة النقدية واستمرار التدهور في العملة الوطنية ،عوامل طارئة لبيئة الاعمال للمنشآت الخاصة في ظل غياب التدخلات الحكومية مع استمرار ركود الاقتصادي الوطني وتضخمه بفعل عوامل داخلية وخارجية.

ووجدت الدراسة ان المؤشرات بينت تدهوراً في بيئة الاعمال واتساع دائرة البطالة بحكم اغلاق العديد من المنشآت الكبيرة والصغيرة على حد سواء وصعوبة نقل الاموال بين مناطق البلاد ،وضعف الرقابة والاشراف من قبل البنك المركزي اليمني - عدن.

وتوصي الدراسة بان تقوم الحكومة بتوفير التسهيلات للقطاع الخاص من خلال رفع الحصار عن الموانئ اليمنية وتوفير العملات الصعبة والغاء اي ازدواج ضريبي وعدم فرض اي جبايات خارج نطاق القانون والافراج عن ودائع البنوك المحتجزة لدى البنك المركزي اليمني، وضرورة التحول الرقمي في المعاملات البنكية من اجل تقليل المعروض النقدي.

Abstract

The constraints over banks sector, it is effects and also, the split monetary policy and continues of local currency collapse these factors are fair the businesses environmental for small projects without the intervention government in the economic deflationary and inflationary influences from internal and external situation.

This study finding all indicators are clarify that worsening businesses environmental and spreading of unemployment because there are many small and medium projects closed also difficult to transfer the money between cities in the country. However, weak control and supervisor from CBY. Recommendation of this study the government should be available facilities for private sector through the open the Yemen's ports embargo ,foreign currencies available , and cancelled the dual taxation no more illegal customs , launch the reserves of deposits for banks sector from CBY and necessary to change all transactions in digital to less the banknote supply.

المقدمة

أن وجود قطاع بنكي متنوع يدعم جهود التنمية في ظل الاوضاع التي تعيشها البلاد منذ ثمان سنوات في ظل مجموعة من التحديات المحلية والعالمية من أزمات مالية متلاحقة أخرها Covid 19 وأزمة حرب اوكرانيا والركود العالمي الحالي، يتطلب الامر تطوير آليات القطاع البنكي في دعم القطاع الخاص من خلال زيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من اجل خلق مشاريع مستدامة تخدم البيئة المحيطة من المستفيدين، مع التزام المؤسسات المالية بالمعايير الدولية.

ان انتشار محلات الصرافة اثناء الحرب قد ساهم في حل معضلة السيولة النقدية، الا انها أصبحت تواجه العديد من الاشكاليات والتحديات ومنها كثرة محلات الصرافة، ضعف الرقابة وذلك لغياب اي رؤية للعمل المصرفي، زيادة عمليات غسل الاموال.

ويعبر القطاع المالي بشكل رئيسي عن مدى قوة الاقتصاد الوطني ولذا فان الاستقرار سوف ينعكس على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

مشكلة الدراسة

منذ بداية تفجر الحرب ظهرت الأزمة الاقتصادية باليمن منذ عام 2015م وتجلت بشكل واضح في شحة السيولة وغياب اي سياسة نقدية، حيث تعرض القطاع البنكي والدورة النقدية الى الشلل التام وحلت بدلا عنه محلات الصرافة في السوق الموازي، والذي ساعد في استمرار تدفق الواردات في ظل ظروف استثنائية تعيشها البلاد، مما ولد غياب اي رؤية مستقبلية للعمل بشكل مخطط في قطاع حيوي واستراتيجي ويمثل احدى اعمدة التنمية في حالة توفير بيئة استثمارية مستقرة.

هل توجد رؤية مصرفية مستقبلية لدى القطاع الخاص لتجاوز الازمة الحالية؟

أهداف الدراسة

1. بيان الصعوبات النقدية والمصرفية في القطاع البنكي.
2. معرفة رؤية القطاع الخاص لتجاوز هذه الازمة.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها من اهمية القطاع البنكي ودوره في عملية التنمية وخلق المشاريع والتخفيف من حدة البطالة ، لذا فإن الاستقرار الاقتصادي مهم، ولكنه لا يوجد، الا في الانظمة السياسية المستقرة، مما يجعل القطاع الخاص يضع رؤيته المستقبلية في خلق قطاع بنكي مستدام في ظل سياسة نقدية واضحة ومستقرة ، اما في اليمن تغيب اي رؤية مستقبلية في ظل تفكك الدولة.

وسوف تناقش الورقة المباحث التالية:

- علاقة سعر الفائدة في تحديد رؤية القطاع الخاص.
- السيولة النقدية ودورها في تحديد رؤية القطاع الخاص.
- العلاقة بين القروض المتعثرة ورؤية القطاع الخاص.
- العلاقة بين الاوضاع الامنية ورؤية القطاع الخاص.
- العلاقة بين زيادة الناتج المحلي الاجمالي ورؤية القطاع الخاص.
- اصلاح الهياكل في القطاع البنكي ورؤية القطاع الخاص.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المالية المتوفرة خلال الاعوام 2015-2021م. كما اتعمدت الدراسة على المقابلة مع المبحوثين من افراد العينة وجها لوجه بتوجيه مجموعة من الاسئلة المفتوحة وتكونت من الاسئلة الرئيسية التالية:

رقم السؤال	طبيعة السؤال
1	هل انقسام السلطة النقدية بين صنعاء وعدن أثر على اعمالكم المحلية والخارجية؟
2	البنوك اليمنية تعيش ازمة ثقة وسيولة من المتسبب فيها حسب اعتقادك؟
3	هل تمارس البنوك النشاط الائتماني ومنح التسهيلات في ظل الظروف الحالية؟
4	هل لضعف الاجهزة الضبطية من قضاء وامن دوراً في عدم التزام العملاء بتسديد الديون المتعثرة؟
5	ان بطء التحول الرقمي للبنوك اليمنية سببه شبكة الانترنت ام هناك اسباب اخرى؟
6	الرقابة والاشراف من قبل البنك المركزي اليمني -عدن حاضرة ام غائبة؟ ولماذا؟

وتكونت عينة المبحوثين من مدراء فروع او مسؤولي اقسام في بنوك تجارية واسلامية وتمويل اصغر بمدينة المكلا - حضرموت وشملت البنوك التالية:

1. بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك.
2. بنك البحرين واليمن الشامل اسلامي.
3. بنك اليمن والكويت.
4. بنك الامل للتمويل الاصغر.

البحث لاول

علاقة سعر الفائدة في تحديد رؤية القطاع الخاص.

يعد سعر الفائدة من المحددات الاساسية للاستثمار، كما انه يجذب الاستثمار المحلي و الاجنبي، الا انه فيما يتعلق باليمن وفي ظل انقسام البنك المركزي وعدم وجود سياسة نقدية موحدة بين عدن وصنعاء، جعل سعر الفائدة ثابتة ولا تتواكب مع التدهور الحاصل في الريال المتداول بالمناطق المحررة مع التضخم في الاسعار وتآكل القوة الشرائية للمعلة الوطنية.

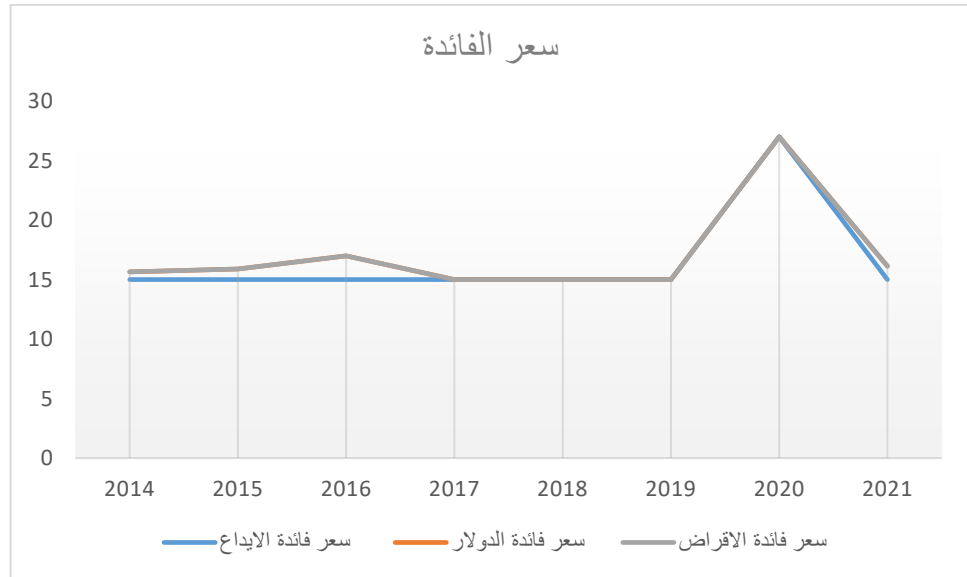
كما ان احتجاز البنك المركزي حسابات البنوك في صنعاء جعل البنوك تمر بعجز في سداد حقوق المودعين، اي بحالة عدم الاستقرار وانعدام الثقة في القطاع البنكي، وعدم القدرة في تمويل الواردات واستخدام الحسابات مع البنوك المراسلة في الخارج، لذا فانها تواجه تحديات نتيجة تداعيات الحرب واستمرارها، وان عدم قدرة القطاع البنكي على التعافي و القيام بنشاطه المالي واستحواذ محلات الصرافة على نشاطه، قد جعل الودائع تتسرب الى خارج القطاع المصرفي والجدول (1) التالي يوضح سعر الفائدة الاقراضية وفائدة الايداع.

جدول (1) سعر الفائدة في البنوك التجارية خلال الفترة من 2014-2021م.

السنة	سعر فائدة الاقراض	سعر فائدة الايداع	سعر فائدة الدولار
2014	19-25	15	0.64
2015	19-25	15	0.90
2016	19-25	15	1.99
2017	19-25	15	-
2018	19-25	15	-
2019	19-25	15	-
2020	19-25	27*	-
2021	19-25	15	1.14

المصدر: أعداد الباحث من التقارير البنك المركزي اليمني -صنعا 2014-2019م والنشرات
لصندوق النقد الدولي 2020-2022 ، *مجموعة البنك الدولي 2019م
(-) معلومات غير متوفرة.

شكل (1) أسعار الفائدة للاقراض والايداع.



المصدر: أعداد الباحث من تقارير البنك المركزي -صنعا ونشرات صندوق النقد الدولي.

من الملاحظ من الجدول (1) ان اسعار الفائدة ظلت ثابتة ولم تتواكب مع المتغيرات الاقتصادية التي تعيشها اليمن بسبب انخفاض سعر الفائدة مقارنة بدول الجوار وتأكلها بفعل استمرار تدهور العملة الوطنية ،وهي تمثل تكلفة راس المال وتؤثر في نشاط المنشآت ونموها وتطورها ، وفي ظل احجام البنوك في تقديم القروض نتيجة ارتفاع درجة المخاطر المنتظمة والغير منتظمة، حيث سجلت بيئة الاعمال في مؤشرها تراجعاً حيث احتلت اليمن المرتبة 165 عام 2014م في عدد الدول ولكنها هبطت الى المرتبة 186 في عام 2018م من بين 190 دولة وفي عام 2020م احتلت 187 وفقاً لآخر التصنيفات الدولية [1][2] وان انشطار البنك المركزي اثناء الحرب منذ سبتمبر 2016م نتيجة قرار سياسي قد ساهم في تفكك النظام المالي باليمن.

حيث كانت البنوك التجارية تستثمر في ادوات الخزانة خلال الفترة من 2010-2014م وعند اندلاع الحرب عام 2015م حدث تجميد لارصدة البنوك التجارية، مما خلق أزمة سيولة لدى البنوك التجارية وانخفاض حاد في العملة الوطنية مع عدم ثبات سعر الفائدة.[3] وان استمرار انخفاض نسبة العائد السنوي التي تمنحه البنوك اليمنية على الودائع الاستثمارية اصبح معوقاً اخر لاي ايداعات بالبنوك .

بحسب الاجابات من قبل العينة من المبحوثين ان البنوك مازالت لحد الان تعاني من شحة السيولة نظراً لاستحواذ السوق الموازي على معظمها، وأن سببها الرئيسي انقسام البنك المركزي اليمني.

ومما زاد الامر تعقيدا عام 2020م جائحة كورونا وانخفاض تحويلات المغتربين بالخارج، وكذلك تقليص شبكات البنوك المراسلة نتيجة التقييم العالي للمخاطر غسيل الاموال و الارهاب ،مما دفع العديد من العملاء الى التحول الى السوق الموازية لتحويل مدفوعاتهم الخارجية.

ان تحريك سعر الفائدة بنسبة تراعي التضخم المحلي والخارجي، قد يسهم في سحب الاموال المكتنزة في محلات الصرافة، كما أن عدم تحويل اي مدخرات بالعملة الوطنية الى عملة اجنبية ، قد يساهم في اعادة الدورة النقدية الى مسارها الصحيح. ان البنوك اليمنية كان لديها ودائع ما قبل الحرب في البنك المركزي اليمني في ادوات الخزانة وصلت الى 1.1 تريليون مايعادل 5 مليار دولار ما قبل عند سعر صرف 250 ريال لكل دولار امريكي والان سعر الصرف 1150 ريال لكل دولار امريكي [4] هناك خسائر كبيرة في أصول البنوك المحتجزة على شكل اوراق مالية بما يوازي ثلاثة اضعاف المبالغ وربع.

ان بقاء الاوضاع لمدة ثمان سنوات ادت الى تقليص دور قطاع الاعمال في استثمار امواله في البنوك وكذلك غياب قيام اي منشآت صغيرة، نتيجة انعدام مصادر التمويل.كما ان عزوف القطاع الخاص للاستثمار في الوطن وهروبه الى دول الجوار بسبب الاوضاع السياسية الحالية يعد سببا رئيسياً.

كما أن العديد من البنوك اليمنية لديها حسابات في البنوك اللبنانية بالدولار الأمريكي، وهذه قد جذبت العديد من رجال الاعمال اليمنيين الاستثمار في لبنان ، حيث كانت الودائع لاجل معفية من اي رسوم مقابل الصرف او التحويل للعملات الاجنبية

وبما ان الاقتصاد اللبناني قائم على الدولار فإن اسعار الفائدة بالتالي مرتفعة فكأنت الهجرة لرؤوس الاموال اليمنية كبيرة الى لبنان فبلغت قيمة النقد الاجنبي التي اودعتها البنوك اليمنية حوالى 240 مليون دولار امريكي، وهو ما يمثل % 20 من اجمالي ودائع النقد الاجنبي خارج اليمن في 2019م [5] كما ان جزء منها كانت اعتمادات مستندية من شروط الوديعة السعودية عام 2018 ان يتم فتح الاعتمادات المستندية عبر البنوك اللبنانية.

و ان استمرار المصارف اللبنانية في عدم الافراج عن الاموال لحد الان يعد مخالفاً للقوانين الدولية. حيث ان تعثر لبنان في سداد حقوق اموال المودعين اضاف للازمة اليمنية أزمة أخرى ذات ابعاد انسانية واقتصادية .

هناك تحديات كبيرة تواجه البنك المركزي اليمني -عدن نتيجة عدم استقرار الاوضاع الداخلية، حيث ان البنك المركزي يحاول تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال اصدار العديد من القوانين الجديدة للبنوك التجارية والاسلامية ومحلات الصرافة التي بعضها سوف تبدأ بالتطبيق في بداية عام 2023م. اما سعر فائدة الاقراض محررة تحدده البنوك وفقا لعملها ،مما ساهم في عدم قيام المنشآت الصغيرة بالمجازفة بالاقترض في ظل بيئة اعمال غير مستقرة وبخاصة عدم ثابت سعر الصرف والتقلبات الحادة بالاضافة الى الاوضاع السياسية.

المبحث الثاني

السيولة النقدية ودورها في تحديد رؤية القطاع الخاص

أن تجميد كثير من أصول البنوك التجارية بالريال اليمني في أذونات الخزانة الغير قابلة للتسييل من قبل البنك المركزي صنعاء وكذلك البنك المركزي عدن، وايضاً عدم تحرك الارصدة الجارية سواء بالعملة المحلية او الاجنبية ، فان القطاع الخاص أصبح يعاني من البحث عن أمواله والجدول (2) التالي يبين لنا السيولة التي لدى البنوك وقدر الاموال المحتجزة لدى البنك المركزي اليمني -صنعاء. جدول (2) الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية خلال الفترة من 2014-2021م. بالمليون ريال

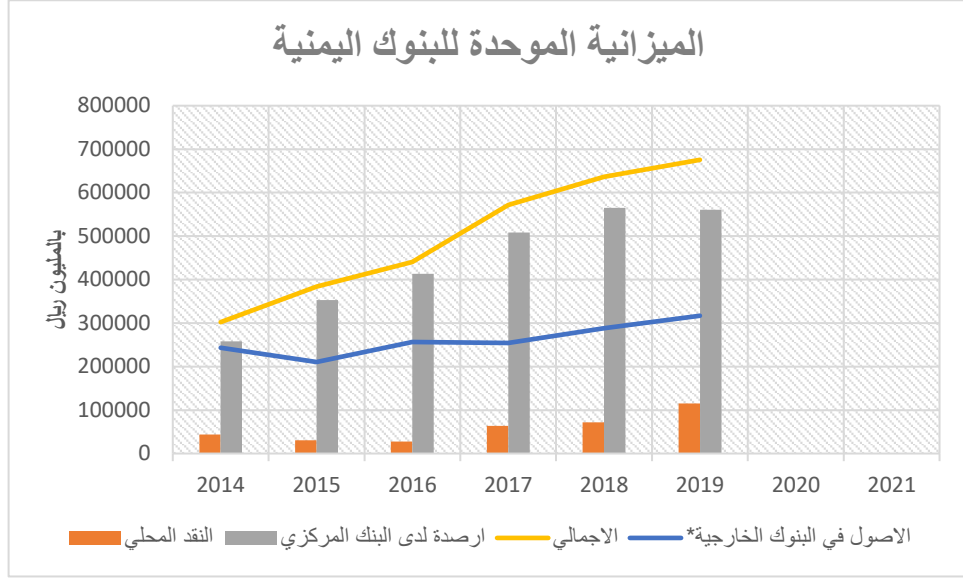
يمني

السنة	النقد المحلي	ارصدة لدى البنك المركزي	الاجمالي	الاصول في البنوك الخارجية*
2014	44021.0	258205.5	302226.5	243023.1
2015	30596.3	353255.1	383851.4	210521.9
2016	27210.7	413160.4	440371.4	256610.9
2017	63412.3	508369.0	571781.3	253964.9
2018	71789.5	564838.0	636627.5	288383.4
2019	114901.4	560597.6	675499.0	316898.9
2020	-	620.6	-	-
2021	-	688.0	-	-

المصدر: البنك المركزي اليمني -صنعاء م 2014-2019 البنك المركزي- عدن من 2020-2021م * يتضمن اصول خارجية بالدولار نقد اجنبي.

(-) معلومات غير متوفرة.

شكل (2) الميزانية الموحدة للبنوك اليمنية خلال الفترة 2014-2021م.



حيث أن استمرار البنك المركزي اليمني -عدن في عدم الافراج عن الارصدة المجمدة يجعل البنوك التجارية والاسلامية لا تمارس نشاطها في تمويل الاستيراد، وعليه على البنك المركزي ضخ سيولة في القطاع البنكي عبر الافراج عن الحسابات المجمدة وعبر التفاهم مع البنك المركزي اللبناني في الافراج عن اموال البنوك اليمنية والتي اصبحت بحكم الازمة اللبنانية المالية مجمدة منذ عام 2019م. كما أن انكماش الاقتصاد الوطني نتيجة الحرب مع شحة السيولة وجائحة كورونا وعقبها الحرب الروسية الاوكرانية جعل الاقتصاد اليمني يعاني من أزمات متتالية . ولقد كانت اجابات المبحوثين اشارة استمرار أزمة السيولة في ظل سيطرة محلات الصرافة على الدورة النقدية.

الا انه بتطبيق منصة Refinitive الالكترونية الدولية، للعمليات بالمزادات بدأ البنك المركزي في اغسط 2021 م اغسطس في ضخ السيولة النقدية من العملات الاجنبية، في القطاع البنكي لتمويل الاستيراد، و ان المزادات قد خلقت هدوء نسبي في اسعار الصرف وتوفير العملات الاجنبية الى القطاع البنكي، ولكنها تتم عبر وسيط ثالث والذي يوفر السيولة من العملة الوطنية وهي محلات الصرافة التي استحوذت على نشاط البنوك التجارية من بداية انهيار النظام المالي ، الا انها مازالت البنوك التجارية لم يعاد لها الثقة بسبب الشروط التي يجب توفرها لدخول المزاد بحسب اجابات البنوك محل الدراسة.

وكما توجد عقبات أمام القطاع الخاص في تحويل الاموال النقدية السائلة بين المناطق المحررة ومناطق سيطرة الحوثيين، مما أدى بدوره الى تنامي نشاط السوق السوداء ، وان خروج 300 مليار ريال من

القطاع المصرفي 2016م بداية الحرب يعد كارثة اقتصادية، واتجاهها نحو الاقتصاد الغير رسمي مما ادى الى تراجع ارصدة السيولة النقدية لدى البنوك التجارية[6] ودخول محلات الصرافة في نشاط المضاربة بالعملة الوطنية بشكل غير قانوني ، وكذلك البنوك لحقت بها في ممارسة هذا النشاط الغير مراقب. ان استمرار انشطار البنك المركزي الى بنك في صنعاء واخر بعدن قد عمق من أزمة السيولة منذ سبتمبر 2016م ،مما خلق تضارب في السياسة النقدية في بلد واحد جغرافياً ومنقسم سياسياً ولقد اعاقت الخلافات بين البنكان الجهود التي بذلت للتخفيف من أزمة السيولة وبذلك اصبح القطاع البنكي بين صنعاء وعدن مشتت حول الرقابة المالية وتنفيذ السياسة النقدية لاي منهما.

ان الاصول النقدية المتراكمة ظلت محجوزة ،فلا يسمح للبنوك باستخدامها لحد الان لتسوية المسحوبات من قبل العملاء، فلا بنك صنعاء يسمح لها بالتحويل ولا بنك عدن كذلك و مازالت مجمدة في ادونات خزانة بصنعاء ، حيث تمتلك البنوك التجاريةوالاسلامية مانسبته % 72 اموال مستثمرة في ادونات الخزانة والبنوك الاسلامية في الصكوك الاسلامية. ولقد حثوا البنوك محل الدراسة الافراج عن الاموال المحتجزة منذ الحرب في البنك المركزي اليمني صنعاء والذي يمثل البنك المركزي اليمني -عدن لاعادة الدورة النقدية الى مسارها الطبيعي.

ولتعزيز السيولة طبع البنك المركزي اليمني -عدن1.7 ترليون ريال عام 2019م ويوجد 200 مليارريال احتياطي [7] توزيعها على دفعات لغاية نهاية عام2021م ولكن انتجت العكس هو تدهور القوة الشرائية للريال اليمني ، حيث استبدال التالف في المناطق المحررة ،الانه لم يقدر استبدالها في مناطق سيطرة الحوثي بل منع تداولها. ان وضعية السياسة النقدية كانت مقسمة حيث مؤشر الاستقرار النقدي والذي يقارن معدل نمو السيولة المحلية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ،نلا حظ هناك تراجعاً في الناتج المحلي الاجمالي ، بسبب توقف الاعمال الانتاجية بالمصانع. ايضا زيادة حجم النقد يكون في علاقة طردية مع زيادة الناتج المحلي الاجمالي ان ما يحدث في البلاد هو العكس زيادة حجم النقد وتناقص الناتج المحلي الاجمالي.

وتشير التقديرات ان حجم السيولة النقدية للعملة الوطنية خارج القطاع البنكي ارتفع من 810.9 مليار ريال عام 2014 الى 1,673مليار ريال عام 2017م وارتفع في عام 2018م الى %20 [8]

المبحث الثالث

العلاقة بين القروض المتعثرة ورؤية القطاع الخاص

تعد القروض ركيزة اساسية لادارة العجلة الاقتصادية وفي تأسيس المشاريع المتوسطة والصغيرة والتي تخلق فرص العمل بالمجتمع،وعلية فأن استمرار الحرب باليمن قد جعل الكثير من المشاريع الصغيرة متعثرة ففي اليمن 5 ترليون ريال هي اصول مصرفية في حكم الودائع ومدخرات عملاء ومودعين في البنوك متعثرة سواء من البنك المركزي الذي لم يفرج عنها او البنوك التجارية والاسلامية واصبحت قيود دفترية[9] مما زاد من تراجع الثقة في العمليات المصرفية الرسمية ومن انخفاض الودائع في البنوك، بالتالي عدم منح اي قروض الابطمانات % 100. وأكد ذلك اجابات العينة الدراسة ان ضعف القضاة وطول الاجراءات في التقاضي والضبط الامني من قبل الاجهزة الامنية قد ساهم في فقدان الكثير من القروض التي كانت بحوزة العملاء واصبحت ديون معدومة.

وبحسب تقرير صندوق النقد العربي انخفضت التسهيلات الائتمانية في 2020م لتقل عن % 10.0 مقارنة مع دول الجوار التي وصلت الى % 14 ولذلك خرجت البنوك اليمنية من مؤشرات السلامة المصرفية ولم يشملها التقرير[10]ومن حيث حجم الائتمان احتلت اليمن المرتبة الاخيرة في الدول العربية % 5.6 [11].

ووصلت القروض المتعثرة الى % 52.5 من مجموع القروض في نهاية 2017م وهي عبارة عن ضمانات وحسابات حكومية ولذلك فان المنشآت الصغيرة لاتستطيع الاستدانة من البنوك ولا تستطيع تطوير أنشطتها الاقتصادية حيث السياسة الاقراضية تكاد منعدمة باليمن، نظراً لكثرة القيود وتعقد الاجراءات وشحة السيولة لذا القطاع البنكي في ظل ظروف الحرب، مما يضعف نشاط اداء الانشطة الانتاجية، لذا يجب استخدام التمويل البديل لتوفير المزيد من الاموال للمنشآت الصغيرة. على البنوك ان تقوم باعادة جدولة الديون وتمديد فترة السداد كي لا تتراكم الفوائد على المنشآت الصغيرة.

شكل (3) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الاداء الصناعي 2020م.

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام السابق تقرير 2019	↑ ↓
		عربياً	دولياً		
الإمارات	0.0892	1	35	37	↑
السعودية	0.0837	2	37	39	↑
قطر	0.0633	3	45	47	↑
البحرين	0.0577	4	51	53	↑
الكويت	0.0523	5	55	57	↑
المغرب	0.0406	6	61	61	----
عمان	0.0369	7	63	68	↑
مصر	0.0366	8	64	64	----
تونس	0.0353	9	67	67	----
الأردن	0.0280	10	76	76	----
لبنان	0.0163	11	94	94	----
الجزائر	0.0139	12	98	96	↓
فلسطين	0.0095	13	112	111	↓
سوريا	0.0084	14	116	117	↑
اليمن	0.0029	15	140	138	↓
العراق	0.0007	16	147	147	----

المصدر: مؤشر تنافسية الاداء الصناعي لعام 2020م منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

المبحث الرابع

العلاقة بين الاوضاع الامنية ورؤية القطاع الخاص

شكل دخول البلاد في دوامة الحرب وعدم الاستقرار حيث مرت اليمن بعدة مراحل من دولة فاشلة Failed state في 2012م الى لا دولة بحلول عام 2015 م ، وان الموقع الجوسياسي جعل اليمن تعيش منذ 1967 في دوامة الصراع الاقليمي والدولي.

بما ان الموقع الجغرافي يعتبر مصدر التأثير والنفوذ الذي يمكن لليمن التأثير فيه عالمياً ،وان مضيق باب المندب يعطي اليمن فرصة عظيمة لتعزيز وضعيتها البلاد ويعطيها مكانة دولية في تأمين الحماية والامن للتجارة الدولية التي تمر عبر باب المندب ،وان اي سيطرة لدول غير اقطار مجلس التعاون السعودية

والامارات سوف يعرض تلك الدول الى أزمات اقتصادية في نقل الطاقة الى الاسواق الاوروبية وامريكا الشمالية فمن مصلحة تلك الدول الحفاظ على الامن والاستقرار ولو على حساب اليمن ذاته وتمزقة [12] وهناك ارتباط وثيقاً بين الامن والاستثمار وبين الموقع الجغرافي والصراع الاقليمي والدولي حول اليمن حيث دخل التدخل الخارجي بحجة مكافحة الارهاب والقرصنة في خليج عدن وبحر العرب وسعت كل القوى من بعد حرب الخليج الثانية 1991 الى الانتقام من النظام السياسي باليمن وكانت ثورة الربيع العربي 2011 قد شرعنت اليمن للتدخل الخارجي بشكل مباشر.

ان تدخل الاطراف الاخرى الاقليمية لتعزيز مكانتها في مواجهة قوى دولية باليمن حيث كان التدخل لاعتبارات مذهبية لعمل توازن قوى بالاقليم جعل اليمن ضحية الصراع الدولي، وبالتالي أصبحت بيئة طاردة لاي مشاريع استثمارية نتيجة النزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية [13] ان الهروب القسري للاستثمارات باليمن في ظل بيئة اعمال فيها تحديات كثيرة جعل اليمن في ذيل القائمة في المؤشرات العالمية لذا تم نقل كثير من رؤوس الاموال اليمنية الى دول الجوار ومصر وتركيا في اماكن اكثر اماناً واستقراراً، اما على مستوى الاستثمارات الاجنبية ونظراً لتدهور بيئة الاعمال ومناخ الاستثمار غادرت اغلب شركات النفط.

ونتيجة استمرار الحرب منذ عام 2015م سرحت الكثير من المنشآت الاعمال اكثر من 40 % من العمالة وكان التأثير على منشآت الاعمال الصغيرة أكثر ضرراً [14].

كمان ان تعدد الجبايات وعدم وجود سلطة مالية موحد زاد من اشكالية المنشآت الصغيرة من فرض رسوم وضرائب مزدوجة. و مع استمرار الحصار على الموانئ اليمنية ظل الحصار عائقاً اضافياً على المنشآت الوطنية في استيراد المواد الخام ، واصبحت التكاليف عالية نتيجة المخاطر للموانئ اليمنية ،مما يضطر المنشآت الوطنية الى دفع رسوم جمركية مزدوجة ومضاعفة مما يساهم في رفع تكلفة المنتج الوطني. وكما ان عمليات التفتيش التي تتم في جيبوتي وميناء جدة جعل الرأسمال الوطني يغادر الوطن [15] لانه يأخذ فترة نصف شهر حتى تفتش ويصرح لها دخول الموانئ اليمنية.

ان التضيق على القطاع الخاص جعل الاستثمار في اليمن محفوفاً بالمخاطر من حيث الاتي:

1. ارتفاع تكاليف التأمين مقارنة بدول الجوار.
2. التدهور المستمر في العملة الوطنية يعرض المنشآت للخسائر الدائمة.
3. الحصار على مدخلات الانتاج والمحروقات.
4. المناخ الاستثماري الغير ملائم.

هناك هروباً منظماً ومخططاً له ،مما اسفر عن خسارة اليمن مائتان مليار دولار اصبح يستثمر في دول الجوار ، ويعد الامن والامان ركيزة اساسية في جذب الاستثمار. وان افتقار اليمن الى

وجود مؤسسات الحوكمة والتدخل الحكومي في القطاع الخاص ، سهل عملية غسل الاموال وتهريبها للخارج في ظل ضعف المنظمومة الامنية والرقابية.

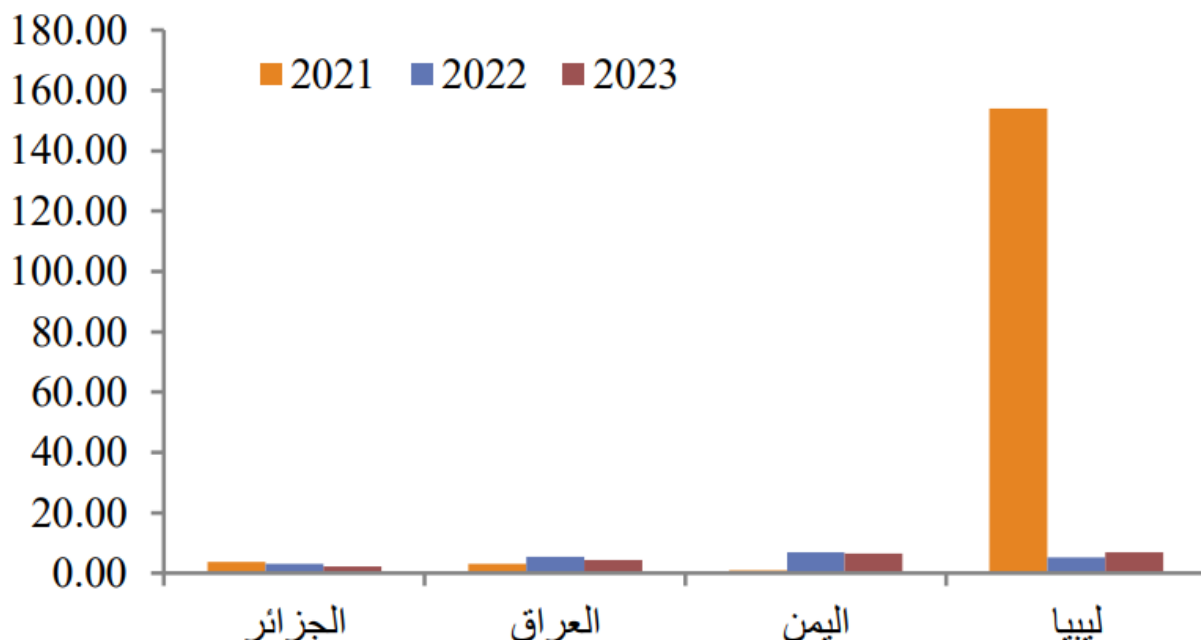
المبحث الخامس

العلاقة بين زيادة الناتج المحلي الاجمالي ورؤية القطاع الخاص.

بحسب توقعات صندوق النقد العربي سيشهد الوضع الاقتصادي مزيداً من التحديات لعدم وجود بيئة محفزة للتعافي في الاقتصادي الوطني نتيجة المعوقات التالية:

1. تراجع اداء مختلف القطاعات الاقتصادية.
 2. توقف تصدير النفط من المؤاني اليمنية بفعل تهديدات الحوثيين.
 3. انخفاض مستوى المنح والمساعدات الخارجية نتيجة حرب اوكرانيا.
- من الانشطة الاقتصادية التي يمكن تساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي هي التقليدية مثل الزراعة البناء والتشيد،التعدين. مع استمرار غياب القطاع الصناعي في مشاركة في الناتج المحلي الاجمالي.

شكل (4) معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي %.



المصدر : مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

من الشكل رقم (3) ولمدة ثلاث سنوات سنتان متوقعة وسنة ماقبلها يلاحظ في الدول التي شابه وضعها اليمن هناك تراجع في اليمن واضح بين عامي 2021-2022 اما عام 2023 في امكانية لتحسن الاوضاع في اليمن في حالة ايقاف عجلة الحرب .

جدول (3) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.

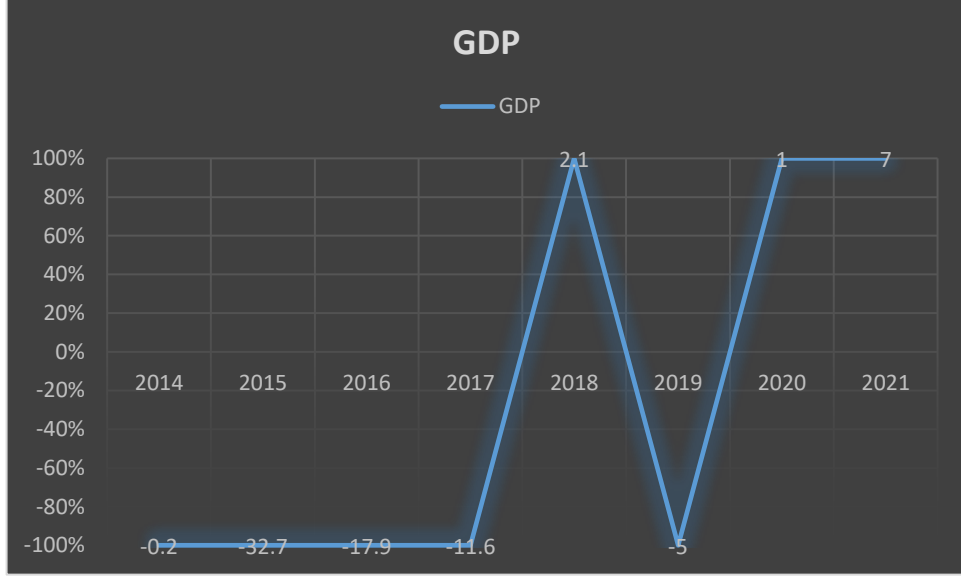
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
7.0	1.0	-5.00	2.1	-11.6	-17.9	-32.7	-0.2

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد الى مصادر وطنية واقليمية ودولية.

من الملاحظ من الجدول (3) ان الناتج المحلي الاجمالي كان سالباً طوال الاعوام من 2014 لغاية 2017 مما يعني انه لا يعكس تحسن الوضع الاقتصادي بشكل حقيقياً وانما عكس الوديعة السعودية ومالته في استقرار نسبي في عام 2018 حيث نمو الناتج المحلي كان ايجابياً في ظل وجود الدعم الغير محدود من السعودية في ماملته الوديعة بلمباري دولار، ومالته ان تغير بعد نفاذ الوديعة في الاعوام 2019 حيث كان النمو سالباً وفي عام 2020 كان ضعيفاً بسبب جائحة كورونا، ثم الاعوام

التي عقبها كان هناك تحسن طفيف ولكن في عام 2022 يتوقع الى يعود الى السالب بسبب الحرب الاوكرانية منذ ابريل من نفس العام كما ان مرور العالم بازمة ركود اقتصادي وتوقف المنظمات التي تقدم الدعم والمساعدة نتيجة الحرب وتوجه المساعدات الى اوكرانيا.

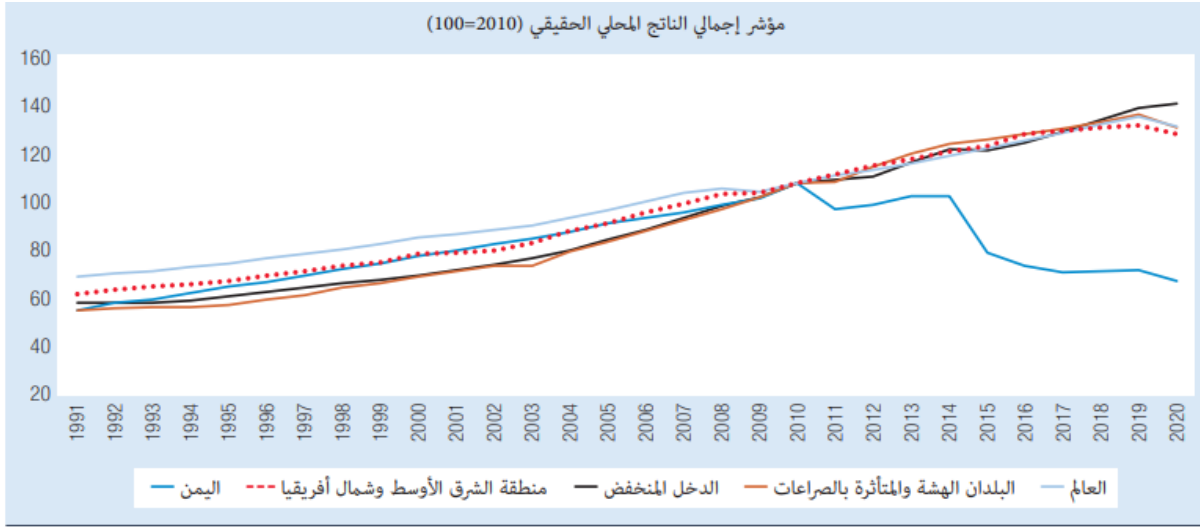
شكل (5) الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2014-2021.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير صندوق النقد العربي.

ان الاقتصاد اليمني يمر بمرحلة حرجة وهناك صعوبة بالنهوض بالوضع الاقتصادي في ظل تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي ، لان البلاد بسبب الثلاث الهدنات جعلت البلاد تعيش وضعاً لا سلم ولا حرب ، مما يؤثر على دخول القطاع الخاص مساهماً في خلق قيمة اضافية للاقتصاد الوطني نتيجة ضابية الوضع.

شكل (6) اتجاهات النمو في اليمن مقارنة بالمعايير الاقليمية والعالمية.

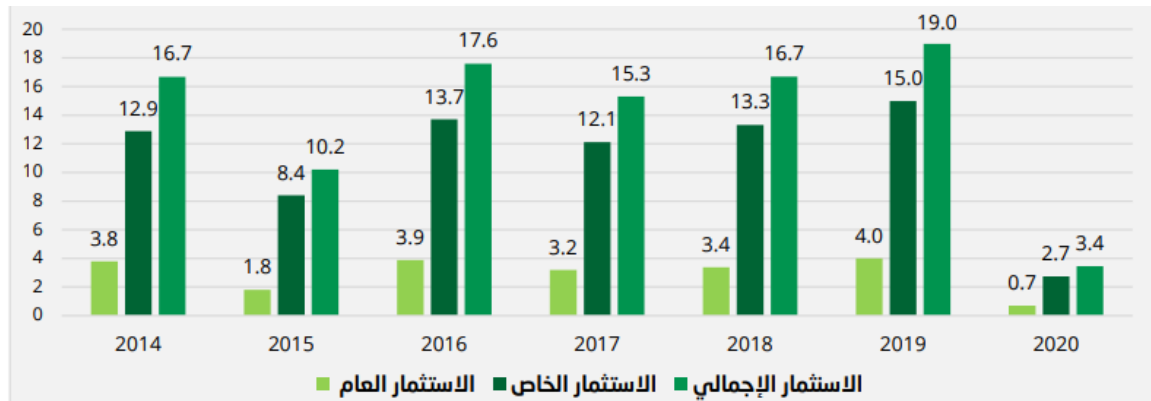


المصدر: البنك الدولي 2022.

ان الناتج المحلي الاجمالي دائما سلبي نتيجة توقف الانشطة الانتاجية بسبب الظروف الامنية ان سلسلة الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد اليمني سواء داخلية ام خارجية صراع داخلي ثم جائحة كورونا ثم حرب اوكرانيا وروسيا جعلت الاقتصاد هشاً.

اما نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الاجمالي شهدت انخفاضاً حاداً من 12.9 الى 2.7 بنسبة وقدرها 12% - نظرا لظروف الحرب التي تعيشها البلاد [16] بحسب الشكل (7) التالي:

شكل (7) نسبة الاستثمارات الوطنية الخاصة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 2014-2020 %.



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2020 التقرير الاقتصادي والاجتماعي

المبحث السادس

اصلاح الهياكل في القطاع البنكي ورؤية القطاع الخاص.

يسهم البنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال القروض التي يقدمها الى المنشآت والمشاريع والشركات العاملة في الاقتصاد الوطني وبذلك فهي ترتبط بالهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني وان ضآلة مرونة العرض من اجل الانتاجي وزيادة الميل الاستهلاكي عن طريق تمويل العمليات الاستثمارية والانتاجية عبر الاصدار النقدي والذي ينطوي على مخاطر التضخم، كما ان انتقال البنك المركزي من الوظائف التقليدية الى الوظائف التنموية يتطلب الامر تغيير واصلاح هياكل البنك المركزي اليمني من خلال الاتي [17]:

1. المساهمة المباشرة في عملية التنمية.
2. تمويل المؤسسات المالية الوسيطة والمتخصصة.
3. تشجيع تأسيس البنوك الجديدة.

لقد اصبح القطاع البنكي مزدوج بين البنك المركزي اليمني - عدن والبنك المركزي اليمني - صنعاء بحكم اختلاف السياسات النقدية المتبعة وكذلك الاجراءات والقوانين المطبقة على البنوك مما جعل القطاع البنكي يعيش حالة تخبط واضحة وبالذات البنوك التي مراكزها صنعاء .وان التغيير في الهيكل الاقتصادي يعتمد على امران وهما:

1. سعر صرف العملة الوطنية

ان استمرار العجز في الحساب الجاري نتيجة زيادة الاستيراد وتراجع حجم الصادرات يعني زيادة الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الوطنية بسبب زيادة المعروض منها:

A. اذا كان سعر الصرف مرنا فان اي عجز حكومي سوف يقود الى هبوط سعر الصرف في البلاد نتيجة العجز وبالتالي ارتفاع فاتورة الاستيراد.

B. انخفاض الصادرات وزيادة الاستيراد بالعملة الاجنبية زيادة اعباء الدين يؤدي الى عجز في الحساب الجاري وتعجز الدولة عن خدمة الدين (فوائد واقساط على القروض وينتج عنه عجز في حساب رأس المال والذي يولد عنه العجز في ميزان المدفوعات B.O.P) وبالتالي الانعكاس على قيمة العملة الوطنية.

2. ميزان المدفوعات

يعاني ميزان المدفوعات من عجز مزمن منذ قيام الوحدة 1990م ، وهناك تشوهات في الميزان التجاري ولقد حقق فائضا فقط في الاعوام 2005-2006م نتيجة زيادة حجم صادرات النفط وارتفاع الاسعار العالمية ،وان اعتماد اليمن على تصدير النفط والغاز %77 ،وانقطاعها منذ الحرب 2015م ، حيث قد اوصل العجز في الحساب الجاري %90 [18] وبدأت العجوزات منذ عام 2007 م ولغاية الان .فان العجز المتزايد وكذلك في الميزانية العامة هما سببا رئيسا في التضخم بالاقتصاد ،ولقد اثر الامر على الواردات فقد تقلصت في عام 2016م ولقد ارتفعت بحكم الوديعة السعودية في 2018م، كما ان تراجع تحويلات المغتربين وكذلك جائحة كورونا وغياب الاستثمار الاجنبي المباشر والقيود على الحولات الخارجية الواردة لليمن قد اسهمت في زيادة العجز . كذلك ان اختلال ميزان المدفوعات نتيجة التوسع في الانفاق في بند الرواتب وويتجه هذا الجزء من الزيادة في الطلب الكلي الى احداث زيادة في عمليات الاستيراد للسلع والخدمات والجزء الاخر الى ينفق في الاقتصاد الوطني ولكنه لا يوجه في اتجاهات استثمارية بل ان حجم الاستهلاك المحلي كبير لذلك كانت الحكومة تغطي العجز عبر الاقتراض من البنك المركزي او التمويل عبر طباعة الاوراق النقدية.

لقد اصبح من الضروري تغيير هياكل القطاع البنكي ،على ان تبدأ الامور التالية:

اولا: اصلاح اوضاع البنك المركزي اليمني وبالذات وحدة جمع المعلومات ويتم ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص في البنوك من خلال استخدام الدفع الالكتروني من اجل تقليص العرض النقدي اوراق البنكنوت ويتم دفع الرسوم الجمارك الكترونيا عن طريق منصات البنوك بدلا من محلات الصرافة. حيث ان كثير من دول العالم قد تخلت عن الدفع عبر الوسائل التقليدية ،لان الاموال تكون مراقبة واكثر اماناً كما انه يوفر الجهد والوقت للعملاء .

وتم الاشارة من قبل العينة المبحوثة من البنوك ان ضعف شبكة الانترنت عند معظم السكان حيث الخدمة بطئة ومتقطعة ادت الى عرقلة استخدام التطبيقات المصرفية وكذلك الدفع الالكتروني في المدن والارياف اليمنية.

ثانيا : قطاع الاشراف والرقابة يعد مهما اصلاحه من خلال تفعيله من اجل تعزيز سلامة وقوة الجهاز المصرفي بحيث يصبح قادرا على المنافسة والقيام بدورة في النشاط الاقتصادي من خلال الاتي:

3. تطبيق المعايير والمبادئ الدولية لرفع كفاءة القطاع البنكي.

4. استخدام الادوات والاساليب الرقابية الحديثة

5. التركيز على التدريب المستمر للموظفين القائمين على عملية الرقابة والاشراف.

ولقد بينت العينة المبحوثة ان هناك ضعف كبير في الاشراف والرقابة من قبل البنك المركزي اليمني - عدن وكذلك عدم التزامه بتطبيق الاجراءات والتدابير الصادرة عنه.

ثالثاً: اعادة هيكلة البنوك التابعة للقطاع العام اصبح امر حتمياً مالياً وادارياً ، في ظل خلق تكون منافسة مع البنوك الخاصة كما اصبحت ظاهرة الاندماج ضرورية نظراً لصغر حجم رأسمال البنوك اليمنية.

رابعاً: الانتقال من هيكل الودائع الذي يهيمن على القطاع البنكي الخاص الى تنوع المحفظ الاستثمارية وتطوير انظمة المخاطر وتبني معايير مكافحة غسل الاموال وكذلك تبني معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتطبيق معايير بازل في كفاية رأسمال البالغة % 10.5 في حدها الأدنى ، كما ان تحرير سعر الفائدة وعدم فرض سقف لسعر الفائدة للاقراض نظراً لانهايار العملة الوطنية، كم يعد نظام الاحتياطي القانوني ان رفع نسبتها الى % 25 من قبل البنك المركزي اليمني - عدن قد يحد من السيولة وهي في الاساس منعدمة في البنوك التجارية مما يؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل سلبي [19].

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج وهي التالية:

البنك المركزي اليمني - عدن

1. استمرار احتجاز ودائع البنوك اليمنية في البنك المركزي اليمني ، يفقد فوائدها وقيمتها في ظل ضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية وعدم اعادة استثمارها في الاقتصاد الوطني ، ومن ثم يضعف الثقة في القطاع البنكي.
2. ظهور نظامان نقديان باليمن مختلفان ، مما يجعل هناك صعوبة في فتح الاعتمادات المستندية في ظل نفاذ الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية.
3. تحديث البنية التحتية والخدمات الرقمية للبنك المركزي اليمني وكذلك القطاع البنكي.
4. ان التعامل بالمزادات من اجل تحقيق السيطرة على السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته الصحيحة بالموازنة العامة للدولة والانفاق الاستهلاكي ، وهذا على مدار عام بتطبيقها لم يتحقق الهدف المرجو منها.

القطاع الخاص

5. ارباك المنشآت الوطنية التي تستورد المواد الخام من الخارج بسبب عدم استقرار العملة الوطنية، مما يتسبب في رفع تكلفة المنتج الوطني، وبالتالي اغلاق المنشآت الوطنية.

6. صعوبة نقل الاموال داخليا نتيجة فرض عمالات 100% والاجراءات في مناطق سيطرة الحوثي والاجراءات المقابلة في المناطق المحررة جعلت القطاع المالي الحلقة الاضعف.
7. محدودية مصادر التمويل للمنشآت الجديدة والقائمة.

اقتصادية وسياسية

8. الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في هبوطاً حاداً، مما يعني زيادة من الازمات الاقتصادية.
9. تدخلات الخارجية في الشأن اليمني من حروب وصراعات دائمة جعل بيئة الاعمال طاردة.

التوصيات:

خرجت الدراسة التحليلية بالعديد من التوصيات الاتية:

البنك المركزي اليمني - عدن

1. الافراج عن الودائع المحتجزة لدى البنك المركزي اليمني لكي يتم استعادة الثقة في القطاع البنكي.
2. معالجة الانشطار او التباين بين بنكي عدن وصنعاء حول تنسيق السياسات فيما يتعلق بالسياسة النقدية .
3. ضرورة خلق مناخ مستقر من النواحي الاقتصادية والقانونية والسياسية من أجل تطور القطاع البنكي.
4. اعادة هيكلة قواعد البيانات للبنك المركزي اليمني - عدن ومنح صلاحيات اكثر لفروع البنك المركزي.

القطاع الخاص

5. ان الجهاز المصرفي هو الاداة التنفيذية للسياسة النقدية لذلك لم تتطور موجوداته ولم يزيد راسماله طوال ثمان سنوات لآبد من اعادة الدورة النقدية له لادارة عجلة التنمية الاقتصادية.
6. اعادة الثقة بين الجمهور والقطاع البنكي .
7. تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع البنكي في ظل العراقيل الموجودة في نقل الاموال بين مناطق البلاد.
8. عدم اغفال البعد المالي في اي حلول سياسية بالبلاد واعطائها الاهمية الاكبر.

9. اعادة النظر في القوانين وتعديل التعليمات بما يتواءم مع المتغيرات الدولية.

المراجع

1. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2019) مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2016-2018 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء، ص 128.
2. اتحاد المصارف العربي ، تطور القطاع الخاص ركيزة أساسية لاصلاح الاقتصاد العراقي ، 2022، ص3.
3. الكمالي ، فاروق مقبل (2022) اليمن : القطاع المصرفي... في رحى بنكين وعزلة دولية ،يمن فيوتشر .
4. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2016)قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، الدين العام في اليمن، العدد 15،يونيو.
5. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (2016)الانهيار المالي في لبنان يخلق حركة أموال البنوك اليمنية.
6. المسلمي، فارغ(2019)خطوة ضرورية لاستئناف الدورة المالية الرسمية وتحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
7. مجموعة البنك الدولي ، تقرير يرصد الاوضاع الاقتصادية في اليمن، شتاء 20019 ، ص 8.
8. مجموعة البنك الدولي ، تقرير موجز يرصد الاوضاع الاقتصادية، خريف 2018، ص 3 .
9. نعمان،خالد عبد الواحد(2021)مشكلات وتحديات ما بعد الحرب في اليمن والجهود التي تبذل في تقديم الخيارات والحلول لمواجهتها ، اغسطس ورقة عمل ، ص 3 .
10. صندوق النقد العربي (2021) التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ص
11. اتحاد المصارف العربية،دور القطاع المصرفي العربي والقطاع الخاص في دعم الاقتصادات العربية ، العدد 464، ص 2 .
12. أبو زيد، أحمد محمد،(2011) معضلة الامن اليمني- الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمالات، مركز دراسات الوحدة العربية .
13. القاضي،محمد حسن (2017) الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الامن الاقليمي، المعهد الدولي للدراسات الايرانية،ص 30.
14. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، (2019) أولويات لتعافي القطاع الخاص في اليمن : اصلاح بيئة الاعمال والاستثمار.

- 15.Private sector engagement in complex emergencies: Case studies from ODI,2017.
- 16.وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 73، 2022،ص 15.
17. العثماوي، شكري رجب، العلاقة التبادلية بين المصارف المركزية والحكومات، دائرة المالية ، حكومة دبي،2020،ص 16-17.
18. مجموعة البنك الدولي ، اليمن ، تقرير موجز يرصد الاوضاع الاقتصادية ، خريف 2018.
19. قرار البنك المركزي اليمني -عدن 2022/2/9 الصادر بتاريخ 21.3.2022.